دور الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحاربة الفقر
دراسة قياسية لمصنع الملبوسات الجاهزة بمدينة عطبرة بالسودان خلال الفترة من 2003-2015

د. الإمام بلة طيب الأسماء حمد

جامعة وادي النيل، السودان

alemam31@gmail.com

The role of Zakat in financing small and medium enterprises and fighting poverty
A standard study of the ready- made clothing in Atbara, Sudan, during the period 2003-2015

Dr. Alemam Balah Tayeb Alasma Hamad

Nile Valley University, Sudan.

Received: July 2018 Accepted: September 218 Published: December 2018

ملخص:

خلصت الدراسة الي أن تجربة التمويل المقدم من ديوان الزكاة للمشروعات الصغيرة المتوسطة كالتمويل الذى قدم لمصنع الملبوسات الجاهزة بمدينة عطبرة بولاية نهر النيل بالسودان؛ ساهم إلى حد ما من تقليل حدة الفقر بالولاية؛ وكما ساهم أيضا في زيادة حجم الوعاء الزكوي من خلال تشغيل الطبقات الفقيرة التى كانت تعتمد على مصرف الزكاة كدخل تعتمد عليه في أشباع حاجياتها الضرورية من السلع والخدمات، توصلت الدراسة كذلك إلي وجود علاقة طردية بين المتغيرين المستقلين حجم التمويل وحجم العمالة وبين المتغير التابع الكميات المنتجة، حيث أنه كلما كان حجم التمويل أكبر تزيد الكميات المنتجة وكذلك حجم العمالة لها تأثير إيجابي: على أستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة إستغلال أمثل الأمر الذي يؤدي إلى تقليل ظاهرة الفقر. و توصلت الدراسة ايضا إلى وجود علاقة طردية بين حجم السكان وعدد الفقراء لدى الدول الفقيرة، بمعنى أنه كلما ما كانت الدولة فقيرة وتعاني من مشكلة التمويل لمشروعاتها الإنتاجية لدى مجتمعها كلما أنعكس ذلك على زياد حجم الفقراء لديها.

الكلمات المفتاحية: الزكاة ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الفقر.

رموز jel: *I32, E24 ,G02*

Abstract:

The study comes up with the result that assures the contribution of funding offered by zakat to the small medium Projects such as finance. The funding is offered to the ready- made clothing in Atbara in the River Nile state shows to same what a clear advantage in reducing poverty range in the state. In addition to that, the funding contributes in increasing zakat size through providing vacations for the poor classes that used to depend on zakat offer in order to satisfy their essential needs of goods and services. The study also finds a direct correlation between the two in dependent variables: the size of funding and size of employment, moreover, there is a correlation between the dependent variable and the produced quantities. As whenever the funding size is greater than the produced quantities increased. Moreover, the employment has a positive effect on the utilization of available economic resources in the best way. This in turrets leads to reduce poverty phenomenon. Further correlation between the size of population and the number of poor people in poor countries, i.e whenever the state is poor and suffers from financing problem for its productive projects of the society this is reflected in increasing the size of poor people of that state.

Key Words: *Zakat, small and medium enterprises, poverty.*

(JEL) Classification: *,G02 I32, E24*

المقدمة:

تُعتبَرُ المؤسساتُ الصغيرةُ والمتوسطةُ إحدى القِطاعاتِ التي تستحوذُ على أهميةٍ كبيرةٍ في الاقتصادياتِ الحديثةِ؛ بسببِ دَورِها المحوريّ في الإنتاجِ والتشغيلِ والحصولِ على الدخلِ، وكما أنّها أداةٌ مُهمَّةٌ لمعالجَةِ مشكلةِ الفقرِ، بالإضافةِ إلى دَورِها في تحقيقِ الأهدافِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ للدُّولِ كافّةً.

ولعلّ أبرزَ المشاكلِ التي تَعرِفُها هذه المؤسساتُ مشكلةَ التمويلِ؛ لذا وضعَ الاقتصادُ الإسلاميُّ عدَّةَ صِيَغٍ للتمويلِ للحدِّ من هذه المشكلةِ ومن أهمّها التمويلُ عن طريقِ المصارفِ الإسلاميةِ، أو عن طريقِ الزكاةِ؛ لذا فقد تناولتِ الدراسةُ هذا النوعَ الأخيرَ من التمويلِ (ديوانَ الزكاةِ لولايةِ نهرِ النيل) محاولةً لمعرفةِ التمويلِ المقدَّمِ خلالَ فترةِ الدراسةِ محلِّ البحثِ؛ والذي مِن خلالِه يقومُ المصنعُ بإنتاجِ السلَعِ الأساسيةِ لتغطيةِ احتياجاتِ مجتمَعِ الولايةِ منها.

الدراسات السابقة:

كاظم، عمار مجيد (2012): هدفت هذه الدراسة والموسومة "الزكاة ودورها الإنمائي" إلى توضيح دور الزكاة كجزء من النظام المالي الإسلامي في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. اتبعت الدارسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي وتوصلت إلى أهم النتائج وهي إن قيمة مضاعف الإستثمار مع تطبيق نظام الزكاة في ظل اقتصاد نقدي إسلامي هو أكبر من قيمة مضاعف الإستثمار عند عدم تطبيق أي نظام آخر. وبالتالي فإن نظام الزكاة إذا ما طبق في الاقتصاد فإن له دورا في زيادة الدخل بصورة أكبر من عدم تطبيقه. وإن من يملك أي ثروة تفوق النصاب يعرض نفسه لفقدان نصف ثروته في أقل من (28) سنة؛ وثلاثة أرباع ثروته في أقل من (55) سنة؛ وجل ثروته في أقل من مائة سنة. بالتالي يمكن القول إن المنهج الإسلامي في نظام الادخار مشابه لإنكار الكلاسيك على الاحتفاظ بالنقد سائلا لافتراضهم أن الإدخار يتجه نحو الإستثمار.

مسند، مصطفى محمد (2013م): هدفت الدراسة إلى معرفة دور الزكاة في تحقيق العدل الاجتماعي تجربة ديوان الزكاة – السودان؛ توصلت الدراسة إلى أن تطبيق ديوان الزكاة في السودان لمبدأ المفاضلة بين المصارف (عدم الصرف عليها بنسب متساوية) تمشياً مع المصلحة الشرعية، خاصة وأن الفقر أصبح ظاهرة غالبة على معظم السكان. جاء الصرف على الفقراء والمساكين في مقدمة المصارف حيث بلغت أدنى نسبة للصرف عليهما 62.1%؛ وكان ذلك في العام 2007م وبدأت بعد ذلك في التصاعد إلى أن بلغت أقصاها (72.6%) في العام 2011م. تطور أداء الديوان لتحقيق العدل الاجتماعي خلال العام 2011م حيث بلغت نسبة الفقراء والمساكين المستفيدين من الزكاة 82,6% من إجمالي عدد السكان، آخذين في الاعتبار أن وصول الزكاة للفقراء والمساكين لا يعني بالضرورة خروجهم من دائرة الفقر.

محمد، مصباح: هدفت الدراسة إلى التعرفة على دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة صندوق زكاة سكيكدة (2004 -2013)؛ اتبعت الدارسة المنهج الوصفي والتطبيقي توصلت الدارسة إلى أن الفقهاء اختلفوا في حكم إستثمار أموال الزكاة، بين مؤيد ومعارض مع أن الحكم الراجح فيها هو عدم الجواز، لكنهم استثنوا من ذلك شروطا إن تحققت يجوز فيها إستثمار أموال الزكاة وهي صعبة الحدوث في الوقت الحالي مثل تحقيق فائض، وعدم وجود أوجه صرف عاجلة لها. تنوع المشاريع الممولة من أموال الزكاة والتي تعتبر كنافذة لمساعدة الشباب المتعطلين عن العمل أصحاب الشهادات والحرف؛ على أن يقوم صندوق الزكاة بتمويل المشاريع بعد دراسة الملفات، واختيارها حسب الأولوية والاستحقاق على أساس الأكثر حوجةً والمشاريع الأكثر نفعا والأكثر عائداً.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في أن أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للزكاة تتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر؛ بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم لقيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة ماعون الزكاة وسدة فجوة الطلب المحلي من المنتجات السلعية البسيطة؛ وذلك بسبب عجز الدول القيام بذلك لمديونيتها لمؤسسات التمويل الدولية.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى توضيح دور الزكاة التمويلي والاستثماري والتوزيعي في تحريك الفعاليات الاقتصادية، ووصولاً إلى تحقيق أهداف الدراسة في بيان معرفة حجم التمويل المقدم من ديوان الزكاة لتمويل المشروعات الصغيرة كبديل للتمويل المصرفي، ومعرفة مساهمة الزكاة في تقليل حدة الفقر للزكاة بالولاية.

فروض البحث: يقدم البحث على عدة افتراضات يمكن إجمالها في الآتي:

1/ تقديم التمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم في حل مشكلة البطالة.

2/ توفر التمويل اللازم لمثل هذه المشروعات يساعد في توسيع الماعون الزكوي.

3/ الصرف على شريحة الفقراء والمساكين يساعد على زيادة الإنتاج (الطلب يخلق العرض).

منهجية البحث:- أتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلاله قام بجمع البيانات المتعلقة بالبحث محل الدراسة بغرض تحليلها ومن ثم استخلاص النتائج للتنبؤ باتجاهات المستقبل للظاهرة محل البحث، ثم أعتمد على المصادر الثانوية والأوراق العلمية والمقابلات الشخصية، كما أستخدم برنامج تحليل الحزم الإحصائية (Eviews 7).

الحدود المكانية: مصنع عطبرة للملبوسات الجاهزة بولاية نهر النيل – شمال جمهورية السودان.

الحدود الزمانية: حسبت الدراسة خلال الفترة من عام (2003-2013م) حسب نشأة المصنع.

المحور الأوَّلُ

المشروعاتُ الصغيرةُ المتوسِّطةُ: المفهومُ والأهميَّةُ والأهدافُ والخصائِصُ

أولا: تعريفُ المشروعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ حسبَ العمالةِ ورأسِ المالِ والإنتاجِ والأُجورِ: ليسَ هنالكَ تعريفٌ أو اتفاقٌ عالَميٌّ لتعريفِ الصناعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ؛ بل أظهرتِ الدراساتُ أنّ هنالكَ ما يتجاوزُ الخمسينَ تعريفاً للصناعاتِ الصغيرةِ والحِرَفيةِ. ويرجعُ ذلك لاختلافِ الدولِ في تعريفِ المشروعاتِ الصغيرةِ إلى اختلافِ ظروفِها من حيث حجمُ النشاطِ الاقتصاديِ، وهيكلُ الاقتصادِ، ومستوى التطوُّرِ الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ، والأهدافُ الموضوعةُ لخططِ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ – ورغمَ هذا الاختلافِ- نجدُ أنّ أُسُسَ تعريفِ الصناعاتِ الصغيرةِ تقومُ على مجموعةٍ من المعاييرِ يُمكِنُ إجمالُها في الآتي:

1. حجمِ العَمالةِ المستخدَمةِ في الصناعاتِ الصغيرةِ والمتوسِّطةِ.
2. حجمِ رأسِ المالِ العاملِ (الإستثمار) المستخدَمِ في المنشآتِ الصغيرةِ.
3. حجمِ الإنتاجِ (العَرضِ) وحجمِ المبيعاتِ (الطلبِ).
4. حجمِ الأُجورِ المدفوعةِ، وكمِّيَّةِ الطاقةِ المستهلَكةِ.
5. التِّقانةُ المستخدَمةُ في الصناعاتِ الصغيرةِ؛ أي مدى استخدامِ الآلاتِ الميكانيكيَّةِ [1].

ويتضمَّنُ التعريفُ الشائعُ للمؤسساتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ مشاريعَ الأعمالِ المسجَّلةِ التي يقلُّ عددُ العاملِينَ في كُلٍّ منها عن (250) موظَّفاً، ويضع هذا التعريفُ الغالبيةَ العُظمى من الشركاتِ في قطاعِ المؤسساتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ، وتُشيرُ التقديراتُ إلى أنّ المؤسساتِ الصغيرةَ والمتوسطةَ تمثِّلُ على الأقلّ 95% من الشركاتِ المسجَّلَةِ في العالَمِ، وفي أوربة مثلاً تَزيدُ عن هذه النسبةُ عن 99% ولتضييقِ هذه الفئةِ يتمُّ أحياناً تمييزُ المؤسساتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ عن المؤسساتِ الصّغرى بأنّ هذه الأخيرةَ يعملُ بها عددٌ أدنى من الموظَّفِينَ مثل (5) أو (10) عامِلينَ، ويُمكِنُ تسميتُها أكثرَ من ذلك إلى مؤسساتٍ صغيرةِ الحجمِ ومؤسساتٍ متوسطةِ الحجمِ، وإن كان هنالكَ دائماً قَدْرٌ أقلُّ من التوافقِ في الرأي بشأنِ نقطةِ التقسيمِ التصنيفيِّ والفِئويِّ فيما بينهُما. وتتضمَّنُ المعاييرُ البديلةُ لتعريفِ هذا القطاعِ المبيعاتِ السنويةَ، الأصولَ، وحجمَ القَرضِ أو الإستثمار.

جدول رقم (1) يوضِّحُ تعريفاتِ البنكِ الدوليِّ للمُؤسساتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ.

حجم الشركة	عدد العاملين	الأصول	المبيعات السنوية	المؤشرات البديلة لحجم القرض
صغري	اقل من 10	اقل من مائة ألف دولار	اقل من 10	اقل من 10 ألف دولار
صغيرة	اقل من 50	اقل من 3 ألف دولار	اقل من 50	اقل من 100 ألف دولار
متوسطة	اقل من 300	اقل من 15	اقل من 300	اقل من مليون دولار

المصدَر: دليلُ المعرفةِ المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية، القدرة على الحصول على التمويل، (ص 10، 2009م).

التعريفُ حسبَ معيارِ العَمالةِ (الصناعاتُ الصغيرةُ والمتوسطةُ): لا يُوجدُ تعريفٌ واحدٌ محدَّدٌ للصناعاتِ الصغيرةِ؛ حيث تتعدَّدُ التعريفاتُ والمفاهيمُ، وتختلفُ من بلدٍ لآخَرَ- طِبقاً لمرحلةِ التطوُّرِ التي بلغتْها بيئةٌ محدَّدةٌ يُرادُ تطبيقُ التعريفِ عليها. وعادةً ما يتمُّ تعريفُ الصناعاتِ الصغيرةِ بحجمِ العمالةِ، أو حجمِ رأسِ المالِ المستثمَرِ في الأصولِ الثابتةِ.

وهناكَ تعريفاتٌ عديدةٌ أُخرى منها تعريفٌ بنوعِ التكنولوجيا، وبنوعِ الطاقةِ المستخدمةِ، وكمِّيَّةِ مبيعاتِ المنشأةِ في السوقِ. وفي السودان تُعرَفُ المشروعاتُ الصغيرةُ والمتوسطةُ بحجمِ العمالةِ في منشأةٍ مُعيَّنةٍ. (2)

ثانيا: الأهميةُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ للمشاريعِ الصغيرةِ والمتوسطةِ في الاقتصادياتِ الناميةِ:

1/ الأهميةُ الاقتصاديةُ للمشروعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ: تقومُ المشروعاتُ الصغيرةُ بِدَورٍ بارزٍ ومُهمٍّ في تطويرِ جوانبِ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ كافّةً؛ والتي تُمثِّلُ مقياسَ تقدُّمِ الشعوبِ أو تأخُّرِها. وفيما يلي يُمكِنُ عَرضُ الدورِ المؤثِّرِ للمشروعاتِ الصغيرةِ على مختلفِ مجالاتِ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ. ومِن أهمِّ ما تُحقِّقُه المشروعاتُ الصغيرةُ في تنميةِ الاقتصادِ الوطنيِّ على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ:

أ- جَذْبُ المدّخراتِ، وتوجيهُها نحوَ الإستثمار والإنتاجِ؛ وبالتالي زيادةِ الدخلِ لتخفيضِ نسبةِ البطالةِ.

ب- توفيرُ النقدِ الأجنبيِّ؛ وذلك إمّا عن طريقِ إنتاجِ سلعٍ ذاتِ فُرَصٍ تصديريةٍ، أو إنتاجِ سلَعٍ بديلةٍ للوارداتِ.

ت- توليدُ قيمةٍ مضافةٍ للمنتجاتِ والثرواتِ الوطنيةِ، إضافةً لمدِّ الصناعاتِ التحويليةِ بالمواد الخامّ.

ث- توليدُ فُرَصٍ إستثماريةٍ أُخرى تحتاجُها هذه المشروعاتُ.

ج- تشكيلُ الأرضيَّةِ الصُّلبةِ للاقتصادِ الوطني في مواجهةِ المؤثّراتِ السلبيَّةِ والانتكاساتِ؛ مثلِ: التضخُّمِ والكسادِ؛ نظراً لتأثُّرِها المحدودِ بالتقلُّباتِ الاقتصاديةِ [3].

ح- تقومُ بِدَورٍ مُهمٍّ في الترابطِ الأماميّ بين الصناعاتِ؛ حيث تقومُ في بعضِ المراحلِ الإنتاجيةِ بصناعةِ بعضِ الأجزاءِ من الآلاتِ التي تستخدِمُها الصناعاتُ الكبيرةُ.

خ- تقديمُ منتجاتٍ وخدماتٍ جديدةٍ: يُمثّلُ الإبداعُ والابتكارُ جانباً مُهمَّاً في إدارةِ المنشآتِ الصغيرةِ؛ فأغلبُ ما تكون المشروعاتُ الصغيرةُ مَصدَراً للأفكارِ، والمنتَجاتِ، والخدماتِ المبتكَرة والتي تنبعُ من معرفةِ هذه الشركاتِ لاحتياجاتِ عُملائِها؛ وكمثالٍ على ذلك ظهرَت طائرةُ الهليكوبتر لأوَّلِ مرَّةٍ في شركاتٍ صغيرةٍ.

2/ الأهميةُ الاجتماعيةُ للمشروعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ:

يُمكِنُ إيجازُ أهميةِ دَورِ المشروعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ في التنميةِ الاجتماعيةِ على النحوِ التالي:

أ- رفعُ نسبةِ المشاركةِ الشعبيةِ في الاقتصادِ الوطنيّ؛ فالمشروعاتُ الصغيرةُ تُسهِمُ في توسيعِ قاعدةِ المِلكيَّةِ، وتوزيعِ الثروةِ عن طريقِ ما تمتازُ به في توجيهِ المدَّخراتِ نحوَ الإنتاجِ بدلاً من الاستهلاكِ- لاسِيّما في المناطقِ الريفيةِ؛ وذلك بسببِ بساطةِ البِنيةِ التحتيةِ لِمثلِ هذه المشروعاتِ.

ب- التوظيفُ الأمثلُ للمواردِ البشريةِ؛ وذلك لأنّ الثروةَ الحقيقيةَ للمجتمعِ تكمُن في القوَّةِ البشريةِ العاملةِ (الشبابِ والمرأةِ)؛ فالمشروعاتُ الصغيرةُ تُعتبَرُ أساسَ إستثمار هذه الطاقاتِ وتنميةَ مهاراتِها الإبداعيةِ والريادية وصقلِها وتوجيهِها بما يخدمُ أهدافَ المجتمعِ والأُمَّةِ.

ت- تحقيقُ الاستقرارِ الاجتماعيّ؛ فالمشروعاتُ الصغيرةُ لها دورٌ مؤثّرٌ وفاعلٌ في تحقيقِ الاستقرارِ الاجتماعيّ للمجتمعِ ككُلٍّ؛ حيث تُسهِمُ في توليدِ الكثيرِ من فُرَصِ العملِ، الأمرُ الذي يؤدّي إلى إشباعِ حاجةِ الفردِ، وضمانِ ارتفاعِ دخلِه بما يحقّقُ الكفايةَ له ولأسرَته، كما أنّ للمشروعاتِ الصغيرةِ دوراً فاعلاً في تحقيقِ الاستقرارِ الاجتماعيّ عن طريقِ الحدِّ من الهجرَتينِ (الداخليةِ، والخارجية)، كما أنّها تُسهِمُ في تنميةِ العلاقاتِ الشخصيةِ في المجتمعِ، إضافةً إلى أنّ لها دوراً فاعلاً في تحقيقِ الاستقرارِ الاجتماعيّ عن طريقِ تركيزِها في الأساسِ على تلبيةِ حاجةِ الفقراءِ في المجتمعِ، وهو ما لا تُرَكِّزُ عليه المشروعاتُ الكبيرةُ[4].

ث- مساهمتُها في التنميةِ الجَهويةِ والريفيةِ؛ نظراً لصغرِ حجمِ المؤسساتِ يُمكِنُها أن تنشأَ بمناطقَ جغرافيةٍ متعددةٍ بعيداً عن المناطقِ الصناعيةِ؛ حيث أنّ هذه المؤسَّساتِ تميلُ إلى استخدامِ تِقنيَاتٍ إنتاجيةٍ مَحلِّيَّةٍ، وهذا ما يجعلُها أكثرَ مُرونةً للتأقلُمِ مع أيّ بيئةٍ جغرافيةٍ[5] ؛ فانتشارُ هذه المؤسساتِ في مناطقَ مختلفةٍ يُساعِد على فكِّ العُزلةِ، بينما يُبقي على الدولِ توفيرَ الظروفِ الملائمةِ للإستثمار فحَسب.

ج- تكوينُ علاقاتٍ وثيقةٍ مع المستهلِكينَ في المجتمع؛ فهي تقدّمُ سِلعاً وخدماتٍ للفقراءِ بمقاديرَ صغيرةٍ لإشباعِ حاجتِهم الأساسيةِ بأسعارٍ معقولةٍ.

3/ الأهميةُ الاقتصاديةُ للمشروعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ للاقتصادِ الكُلّيّ للدولةِ: لِمَعرفة ذلك يَكمُنُ في الإجابةِ على هذا التساؤلِ:

أ) لماذا الاهتمامُ بالصناعاتِ الصغيرةِ في الدولِ عامَّة[6]؟

تُعطي كثيرٌ من دُولِ العالَمِ اهتماماً خاصَّاً بالصناعاتِ الصغيرةِ وذلك للآتي:

- توفيرِ فُرَصِ العملِ، والحدِّ من البطالةِ- خاصَّةً بالنسبةِ للعمالةِ غيرِ المهرةِ؛ حيث أنّ قطاعَ الصناعاتِ الصغيرةِ يستوعِبُ أنواعَ العمالةِ كافّةً بمهاراتِها المتباينَةِ.

- تعدُّ أكثرَ ملائمةً للدولِ الناميةِ؛ وذلك لِما لها مِن مُرونةٍ تُمكِّنُها من التغلغلِ في الريفِ.
- تشكِّلُ نَواةً لقيامِ صناعاتٍ كبيرةٍ؛ فهي تُساعِدُ على نشرِ الوعي والمعرفةِ وإتاحةِ فُرَصِ التدريبِ في مجالاتِ الاقتصادِ المختلفةِ؛ ممّا يُسهِّلُ قيامَ الصناعاتِ الكبيرةِ والمتوسطةِ.
- تُعدُّ الصناعاتُ الصغيرةُ مجالاً حيويّاً لتشجيعِ المبادَراتِ والابتكارِ في الإنتاجِ، وتطويرِ مهاراتِ وقُدراتِ الإفرادِ، وتشجيعِ المنافسةِ الإيجابيةِ التي تعملُ على ترقيةِ الإنتاجِ والتطويرِ.
- تخفيفِ التنميةِ المتوازِنَةِ في الأقاليمِ المختلفةِ.
- مرونةِ الصناعاتِ الصغيرةِ لِمكانِها من الوصولِ إلى المناطقِ النائيةِ، وإحداثِ التحوُّلِ التدريجيّ نحوَ التقدُّمِ والنماءِ من الهجرةِ من الريفِ إلى المدنِ مع استخدامِها لموادّ وعمالةٍ وخاماتٍ محلِّيَّةٍ.
- أكثرُ استجابةً لتغييراتِ السوقِ التي تحدثُ في الأذواقِ وأنماطِ الاستهلاكِ؛ وذلك باستخدامِها للتِّقنياتِ المناسبةِ لتلك التغيُّراتِ.
- كما تحظى باهتمامِ المنظَّماتِ الدوليةِ؛ وذلك لمزاياها العديدةِ وفي مقدّمتِها توفيرُ فُرَصِ العملِ لشرائحَ كبيرةٍ ومُهمَّةٍ في المجتمعِ؛ خاصَّةً شرائحَ الفقراءِ، والعمالةَ غيرِ المهرةِ؛ حيث تجدُ الدعمَ والمساعدةَ من منظَّماتٍ في شكلِ مساعداتٍ فنِّيَّةٍ تُمكِّنُها من القيامِ بدَورِها من التنميةِ الاقتصاديةِ.

ب) لماذا الاهتمامُ بالصناعاتِ الصغيرةِ في السودانِ ولاية (نهر النيل)[7]؟

تقومُ الصناعاتُ الصغيرةُ بِدَورٍ مُهمٍّ ورئيسٍ في استراتيجياتِ التنميةِ في معظمِ دولِ العالمِ، كما تُمثِّلُ جُزءاً كبيراً من قطاعِ الإنتاجِ في مختلفِ الدولِ المتقدمةِ والناميةِ على حدٍّ سواء. وتُولي دُولاً عديدةً اهتماماً خاصَّاً بها فعلى سبيلِ المثال تَعُدُّ الهندُ الصناعاتِ الصغيرةَ مفتاحَ التنميةِ وقد أولتْها دعماً متميّزاً؛ حتى أطلِقَ عليها "الابنُ المدلَّلُ للحُكومة". يُمكِنُ تلخيصُ أهميةِ الصناعاتِ الصغيرةِ للولاية (نهر النيل) من كونِها:

- تُوفِّرُ فُرَصَ العملِ، وبتكلفةٍ إستثماريةٍ منخَفضةٍ.
- تُغطِّي الطلبَ المحلِّيَّ على المنتجاتِ التي يصعُب إقامةُ صناعاتٍ كبيرةٍ لها.
- تُوفِّرُ العملةَ الصعبةَ من خلال إحلالِ الواردات.
- تُعظِّمُ الاستفادةَ من الخاماتِ الأوليةِ.
- تُساهِمُ في تحقيقِ استراتيجيةِ التنميةِ السكانيةِ؛ لكونِها تتَّسِمُ بالمرونةِ في التوطينِ.
- تستخْدمُ التكنولوجيا المحلِّيَّةَ.
- مُساهِمةٌ في تلبيةِ احتياجاتِ الصناعاتِ الكبيرةِ بالموادِ الأوَّليةِ أو الاحتياطيةِ.
- تَنشرُ القيمَ الصناعيةَ الإيجابيةَ في المجتمعِ؛ من خلال تنميةِ وتطويرِ المهارات لبعضِ الحِرَفِ والمهاراتِ.

المحور الثاني

تجربةُ دِيوانِ الزكاةِ في تمويلِ مجمعِ الصناعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ بولاية نهرِ النيل

1/ تطبيقاتُ الزكاةِ الحكوميةِ الشاملة بالسودان [8]:

عرَفَ السودانُ تطبيقَ الزكاةِ منذ دخولِ الإسلامِ في أرضِ السودانِ وسطَ أفرادِ المجتمعِ، وأوَّ لُتطبيقٍ للزكاةِ في السودانِ بواسطةِ الدولةِ تمَّ في عهدِ السلطنةِ الزرقاء، ولكنَّ أوَّ لَتطبيقٍ رسميٍّ إلزاميٍّ منظَّمٍ عُرِفَ في عهدِ الدولةِ المهديَّةِ في العام 1884م أصدَر الإمامُ/محمد أحمد المهديّ منشوراً تمَّ بمَوجِبهِ تعيينُ "أحمد سليمان" أوَّ لَأمينٍ لبيتِ المالِ، وصار هذا التطبيقُ حتى عام 1898م وهو بدايةُ الاستعمارِ الثُّنائيّ للسودان. وفي الفترةِ من العام 1898م وحتى عام 1980م أصبحتِ الزكاةُ تُمارَس بصُورةٍ فرديةٍ كفريضةٍ دينيةٍ حتى صدَر قانونُ صندوقِ الزكاةِ في أبريل من العام 1980م.وتطوَّرتِ التجربة، وصار لها تطوُّرٌ إداريٌّ، وسياسيٌّ، واقتصاديٌّ، وعلميٌّ) ساهمَ في تفعيلِ دَورِ الزكاةِ الاقتصاديّ في السودانِ وحتى الوقت المعاصِر.)

2/ مجمعُ الصناعاتِ الصغيرةِ النشأةِ والتطوُّرِ:

تمَّ إنشاءُ مجمعِ عطبرة للصناعاتِ الصغيرةِ عام 1997م، وكانت البدايةُ عبارةً عن مجموعةٍ من المشاغلِ الصغيرةِ موزَّعةً داخلَ أحياء بمدينةِ عطبرة بصفةٍ خاصَّةٍ برأسِ مالٍ بسيطٍ يقدَّرُ بما يعادلُ خمسينَ مليون جنيهٍ سودانيّ وكانت الصناعاتُ الصغيرةُ الموجودةُ فيه بسيطةً؛ مثل صناعةِ الصابونِ، وصناعةِ الشعيريةِ، وصناعةِ الملبوساتِ، وكان العملُ أيضاً محدّداً بعددٍ مُقدَّرٍ من العمَّالِ يتراوحُ ما بين (7.3) من العمَّالِ أو العاملاتِ من الأُسرِ الفقيرةِ، فقد تمَّ جمعُ العملِ في منزلٍ صغيرٍ بالإيجارِ، ثمَّ تطوَّرتِ التجربةُ حتى أصبحَ مجمعاً صناعياً يشملُ عدداً من المصانعِ الصغيرةِ التي تستوعبُ عدداً مُقدَّراً من الحِرَفيينَ والمهنيينَ، وتشملُ هذه المصانعُ مصنعَ (الملبوساتِ الجاهزة الصناعات الجلدية. الألبان)، وصناعةَ التمورِ. وصناعةَ الطباشير.

وكان هذا التطوُّرُ خلال العشرةِ سنينَ الأخيرةِ في الفترةِ من العام (2003م إلى العام 2013م) وتمَّ تجميعُ المشاغلِ في مجمعٍ موحَّدٍ، وزادَ حجمُ العملِ إلى أن أصبحَ مجمعُ عطبرة للصناعاتِ الصغيرةِ بتكلفةٍ قدرُها 500.000 جنيه سودانيّ وهي عبارةٌ عن رأسِ مالٍ للمجمعِ وتكلفةٌ كُلّيّةٌ لإنشاءِ المجمعِ بلغت نحوَ اثنين مليار جنيه سودانيّ بدعمٍ من ديوانِ الزكاةِ السودانيّ الأمانةِ العامّة. وهي عبارةٌ عن تمويلٍ لمشروعاتٍ جماعيةٍ لأُسرٍ فقيرةٍ محتاجةٍ للزكاةِ تحتَ ضمانِ ديوانِ الزكاةِ؛ وبذلك يكونُ الديوانُ قد وفَّرَ لها فُرَصَ عملٍ وأصبحتْ بذلك أسراً منتجَةً وعاملً في آنٍ واحدٍ، وتُعطى راتباً شهرياً يُعينُها على تلبيةِ رغباتِها وبذلك يكونُ قد ساهمَ الديوانُ في توفيرِ فُرَصِ عملٍ، وساهمَ في الإنتاجِ، وقلَّلَ من البطالةِ، وتوفيرِ سوقٍ محلّيٍّ يُنافِسُ الأسواقَ الأُخرى بأسعارِه البسيطةِ وجَودتِهِ العاليةِ، ومِن هذه الأُسَرِ من اعتمَد على نفسِه، وأنشأ محلَّاتٍ خاصَّةً به؛ وهذا بدَورِه أدى إلى توظيفِ فقراءَ أُخرَ، وتكونُ الزكاةُ قد ساهمتْ في زيادةِ وعاءِ الزكاةِ، ومِن ثَمَّ ساهمتْ في تقليلِ حجمِ البطالةِ؛ وذلك من خلال التوظيفِ المذكورِ سابقاً، وكذلك ساهمَتْ في زيادةِ وعاءِ الزكاةِ وذلكَ من خلالِ أخذِ نصيبِ الزكاةِ من الفقيرِ الذي أصبحَ يمتلِكُ ثروةً ماليةً وعينيَّةً تجبُ فيها الزكاةُ.

3/ الرسالةُ والرؤيةُ لمجمعِ الصناعاتِ الصغيرةِ:

يتَّسِمُ مفهومُ الصناعاتِ الصغيرةِ لمجمعِ عطبرة للصناعاتِ الصغيرةِ بالمرُونةِ؛ لذا كان لابُدَّ مِن أن نضعَ في الاعتبارِ المتغيّراتِ التي قد تحدثُ، للتعاملِ معها حتى تُحقَّقَ. ويُمكِنُ أن نلخّصَ ذلك في الآتي:

أ- التدرُّجِ في تنفيذِ عمليةِ التشغيلِ (العملِ على مراحل).

ب- التمويلِ مع مراعاةِ الشراءِ من الخارجِ؛ لتقليلِ تكلفةِ الإنتاجِ، وإمكانِ المنافسةِ.

ت- احتكارِ بعضِ المنتَجاتِ.

ث- الإنتاجِ على أساسِ الجَودةِ والانتشارِ.

4/الوسائلُ والأهدافُ:

أ) الوسائلُ: تحسينُ بيئةِ العملِ، وتوفيرُ الموادِّ الخامِّ من الخارجِ بأسعارِ الإنتاجِ بعيداً عن المورِّدينَ. وترتيبُ وإعادةُ صيانةِ الكهرباءِ بصالةِ الحِياكةِ. وعملُ كبانية استهدافِ المؤسساتِ والمصالحِ. وحوسَبةِ العملِ (تحتاجُ إلى جهازِ حاسوبٍ جديدٍ). وإنشاءِ مركزٍ لتوزيعِ المنتجاتِ بالولايةِ.

ب) الأهدافُ: الاستفادةُ من الخِبراتِ المحلِّيَّةِ، وتوفيرُ فُرَصِ عملٍ للأُسَرِ المنتجَةِ الفقيرةِ، وتوفيرُ عائدٍ مستمرٍّ للأسرةِ الفقيرةِ العاملةِ بالمصنعِ في شكلِ راتبٍ شهريٍّ.

5/ أهمُّ الصناعاتِ بالمجمعِ:

أ- مصنعُ الملبوساتِ الجاهزةِ: وهو مِن أهمِّ الصناعاتِ الموجودةِ في المجمعِ، ويُعتبَرُ من أكبرِ المصانعِ بالمجمعِ؛ حيث يحتوي على أربعةِ أقسامٍ على النحوِ التالي: قِسْمِ التفصيلِ. وقسمِ الحياكةِ. قسمِ التشطيبِ. وقسمٍ لضبطِ الجَودةِ. و القوى العاملةُ بهذا المصنعِ: يحتوي (42) من القوى المنتجةِ، بالإضافةِ إل الإداريينَ وعددُهم ثمانيةٌ وعدد أربعةُ عمَّالٍ وأربعةُ مُشرفينَ؛ فيصبحُ العددُ الكُلِّيُّ (58) عاملاً وعاملةً. وينتجُ المصنعُ أنواعاً مختلفةً من الملبوساتِ الجاهزةِ وأهمُّها الزِّيُّ المدرسيُّ؛ حيث ينتجُ حوالَي (50.000 قطعة) لباسَ زيٍّ مدرسيٍّ لمرحلَتي الأساسِ والثانويِّ في العامّ. وعدد (2000 قطعة) لباس للمدارسِ الخاصَّةِ. وعدد (2000 قطعة) لباسَ لرياضِ الأطفالِ. وعدد (2000) (بدلة)لباسَ من البدل السفاريّ. وعدد (2000) جلّابية سودانيّة للرِّجالِ والنساءِ. وبالإضافةِ لذلك يقومُ المصنَعُ بحياكةٍ خاصَّةٍ للوحداتِ العسكريةِ والمصالحِ الحكوميةِ المختلفةِ وعددٍ غيرِ قليلٍ من الأفرادِ. وبالمصنعِ حوالي (60) ماكينةَ حياكةٍ مختلفةٍ؛ منها ماكينات للزرايرِ ومكواةُ بُخارٍ.

ب- الصناعاتُ الجلديةُ (الأحذيةُ): ويقومُ المصنعُ بإنتاجِ الأحذيةِ الرجاليةِ والنسائيةِ وأحذيةِ الأطفالِ؛ حيث بلغَ الإنتاج (3000) حِذاءاً سنوياً.

ت- مصنعُ الرحمةِ لصناعةِ الألبانِ: ويقومُ المصنعُ بإنتاجِ الآتي: الزبادي والمش والجُبنة والحليبِ المعبَّأ في ظروفٍ بكمياتٍ قليلةٍ نسبةً لارتفاعِ سعرِ اللَبنِ.

6/ المشكلاتُ التي تُواجِه هذه المصانعَ[9]: يرى الباحثُ أنّها تتلخَّصُ بالآتي:

أ- شراءِ الأقمشةِ ومُدخلاتِ الإنتاجِ مِن المورِّدين.

ب- شراءِ الجلودِ ومدخَلاتِ الإنتاجِ من المورِّدينَ وبأسعارٍ مرتفعةٍ؛ مما ينتجُ عنه ارتفاعُ تكلفةِ الإنتاجِ.

ت- يحتاجُ المصنعُ لتمويلٍ أكبرَ حتى يتمَّ استيرادُ الأقمشةِ والجلودِ ومدخلاتِ الإنتاجِ المختلفةِ من خارجِ البلادِ وبأسعارٍ منخفضةٍ (مواقع الإنتاج).

ث- يحتاجُ مصنعُ الألبانِ إلى مزرعةٍ خاصَّةٍ لتوفيرِ الألبانِ.

ج- عدمُ وجودِ عمَّالِ صيانةِ الماكيناتِ داخلَ المحليةِ.

ح- مشكلةِ التسويقِ والإعلانِ.

وتبلغُ حصيلةُ المبيعاتِ السنويةِ لهذا المجمعِ حوالَي 3.240.000 جُنيه سودانيّ سنوياً، ويعتمدُ المصنعُ حاليَّاً على مواردِهِ الخاصَّةِ، وفي البدايةِ كان الاعتمادُ على ديوانِ الزكاةِ. ويُعتبَرُ المجمعُ من أكبرِ مشروعاتِ الإعاشةِ التابعةِ لديوانِ الزكاةِ؛ حيث يُساهِمُ في حلِّ العديدِ

من المشكلاتِ للأُسرِ الفقيرةِ؛ وذلك بالمساهمةِ في إيجادِ فُرَصِ عَملٍ لعددٍ غيرِ قليلٍ من الأراملِ والأُسرِ الفقيرةِ، وأصبحَ متوسِّطُ دَخلِ الأسرةِ خلالَ الفترةِ من (2003م إلى 2013م) حوالي (100) جنيه إلى (700) جُنيه شهريَّاً. ويبلغُ رأسُ المالِ خلال العَشرِ سنواتٍ الأخيرة من العام (2003م / 2013م) من (50 – 500) ألفَ جُنيهٍ سودانيّ.

7/ أهمُّ الأهدافِ لإنشاءِ مجمع الملبوسات الجاهزة هما: –

أ) أهداف آنية: تتمثل الأهداف الآنية لمجمعِ الصناعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ لنهر النيل في الآتي: تحويلُ الأُسرِ الفقيرةِ إلى أُسرٍ منتجةٍ تعتمدُ على ذاتِها، مُساهمةُ الأُسرِ الفقيرةِ في العمليةِ الإنتاجيةِ وإيجادُ فُرَصِ عملٍ للأُسرِ الفقيرةِ. وقد أصبحتِ الأُسَرُ الفقيرةُ لها صنعةٌ تُساعِدُها في تقليلِ حِدَّةِ الفقر ولله الحمدَ والمنَّة.

ب) أمّا الأهدافُ المستقبلةُ لمجمعِ الصناعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ لنهر النيل: تتمثل الأهداف المستقبلية في: زيادةُ رأسِ المالِ، زيادةُ الإنتاجِ، والظُّهورُ في الإعلامِ بأنواعِه المختلفةِ (المسموعةِ، والمقروءةِ، والمرئية) للتعريفِ بالمجمعِ. *فتحُ أسواقٍ في مُدنِ الولايةِ وخارِجها والمشاركةُ والتواصلُ مع المؤسساتِ والجمعياتِ والمنظَّماتِ ذاتِ الصلةِ بالعمليةِ الإنتاجيةِ. وأخيراً المشاركةُ في المعارضِ المحليةِ والإقليميةِ للتعريفِ بالمجمعِ.

وبهذا تُعتبَرُ تجربةُ الزكاةِ في السودانِ واحدةً من النماذجِ العالَميةِ التي استطاعتْ أن ترسِّخَ مفاهيمَ الزكاةِ (فِقهاً وتطبيقاً) وتدرَّجَت حتى أصبحتْ تُساهمُ في معالجةِ قضايا الدخلِ القوميّ من خلال الانتقالِ من الدعمِ الأفقيّ إلى الدعمِ الرأسيّ مُمثَّلاً في تمليكِ المشروعاتِ الإنتاجيةِ، ومِن ثَمَّ الانتقال إلى مجالِ الصناعاتِ الصغيرةِ مؤخَّراً. ويأتي مجمعُ الملبوسات الجاهزة للصناعاتِ الصغيرةِ والممول من ديوانِ الزكاةِ بولايةِ نهر النيل كنموذج للتطوُّرِ الطبيعيّ لديوانِ الزكاةِ؛ حيث يُعتبَرُ كواحدٍ من أكبرِ المشروعاتِ الجَماعيةِ التي نفذَّها الديوانُ في إطارِ ترسيخِ ثقافةِ الاعتمادِ على الذاتِ، وثقافةِ الصناعاتِ الصغيرةِ، ويظلُّ هذا المجمعُ الواجهةَ المشرقةَ للديوانِ؛ حيث يمثِّلُ عُصارَةَ تجارِبِ الزكاةِ التي أثبتتْ مساهمةَ الزكاةِ في تأثيرِها في النموِّ الاقتصاديّ، وتحفيزِ القُدرَةِ التنافسيةِ للمشروعاتِ الصغيرةِ.

المحور الثالث

النموذجُ القياسيُّ لتقديرِ لدالة الإنتاجِ لمجمعِ الملبوساتِ الجاهزةِ خلالَ الفترةِ 2003–2013م

أولا: مشروعية إستثمار أموال زكاة: –

قبل أن يتم تناول متغيرات الدلة الخاصة بمجمع الملبوسات الجاهزة الممول من ديوان الزكاة بولاية نهر النيل يمكن تناول أقول العلماء في جواز إستثمار أموال الزكاة، فهنالك قولان في ذلك هما: –

أ) القول الأول بعدم جواز: هو عدم جواز إستثمار أموال الزكاة من قبل الإمام أو من ينوب عنه وممن ذهب إلى ذلك الدكتور وهبة الزحيلي، والدكتور عبد الله علوان، والشيخ محمد تقي العثماني، والدكتور محمد عطا السيد. استدل القائلون بعدم جواز إستثمار أموال الزكاة بما يلي: –

- أن إستثمار أموال الزكاة في مشاريع صناعية أو زراعية أو تجارية يؤدي إلى تأخير توصيل الزكاة إلى المستحقين. بسبب انتظار الأرباح.[10]
- أن إستثمار أموال الزكاة يعرضها إلى الخسارة والضياع لأن التجارة إما ربح وإما خسارة.[11]
- أن إستثمار أموال الزكاة يعرضها إلى إنفاق أكثر في الأعمال الإدارية.

- أن إستثمار أموال الزكاة يؤدي إلى عدم تملك الأفراد لها تمليكًا فرديًا وهذا مخالف لما عليه جمهور الفقهاء من اشتراط التمليك في الصدقات إلى المستحقين.

ب) القول الثاني بجواز إستثمار أموال الزكاة في مشاريع إستثمارية سواء فاضت أموال الزكاة أو لا من هؤلاء الدكتور يوسف القرضاوي والشيخ عبد الفتاح أبو غدة، والدكتور عبد العزيز الخياط، والدكتور حسن عبد الله الأمين، والدكتور محمد صالح الفرفور، والدكتور محمد فاروق النبهان والدكتور مصطفى الزرقا. استدل القائلون بجواز إستثمار أموال الزكاة بما يلي: –

- أن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يستثمرون أموال الصدقات من إبل وبقر وغنم، فقد كان لتلك الحيوانات أماكن خاصة للحفظ والرعي والدر والنسل كما كان لها رعاة يرعونها ويشرفون عليها.
- إذا اقتضت الضرورة أو الحاجة إنشاء المصانع الحربية ويستند هذا الرأي على ما ذكره النووي في المجموع عن فقهاء خراسان: أن الإمام إن شاء اشترى من سهم (في سبيل الله)، أفراسًا وآلات الحرب وجعلها وقفًا في سبيل الله يعطي منها الغزاة عند الحاجة ما يحتاجون إليه ثم يردونه إذا انقضت حاجتهم وتختلف المصلحة في ذلك بحسب قلة المال وكثرته.
- استندوا كذلك على الأحاديث النبوية التي تحض على العمل والإنتاج و إستثمار ما عند الإنسان من مال وجهد (حديث الرجل الأنصاري الذي جاء يسأل النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له النبي: في بيتك شيء).
- القياس على جواز إستثمار أموال الأيتام من قبل الأوصياء بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: ابتغوا في أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة. فإذا جاز استثمار أموال اليتامى وهي مملوكة حقيقة لهم جاز إستثمار أموال الزكاة قبل دفعها إلى المستحقين لتحقيق منافع لهم فهي ليست بأشد حرمة من أموال اليتامى.

يرى الباحث (لست فقيها) إن أدلة من قالوا بجواز أموال الزكاة لن تكون ذات حجة قوية بل مبنية على اجتهادات ذكرت سابقا. والسبب في إعتقادي لم يبينوا ماهي الأموال التي يمكن إستثمارها؟، ومن هو الوكيل أو الوصي على الطبقات المستحقة في إستثمار أموالها؟ وماهي النسبة المستحقة للوصي نظير تحصيله لمبالغ مالية لصالح هذه الطبقة؟ لهذه الأسباب وغيرها يمكن القول إن هنالك أصناف مستحقة لأموال الزكاة لا يجب تأخيرها وهم الفقراء والمساكين والعاملين عليها؛ أي أن حاجة الفقراء والمساكين[12] ناجزة، فيجب أن يكون الوجوب على الفور ولا لتأخير.[13] وهذه الشريحة تمثل السواد الأعظم للدول الفقيرة، وهي كذلك المحركة لعجلة الاقتصاد وهي مستهلكة من الدرجة الأولى (الميل الحدي للاستهلاك لديها عالي جدا)؛ وبالتالي سد للذرائع وحتى لا تصبح ظاهرة تمارس بصورة مستديمة يجب مراعاة حوجة المحتاجين. لأن الله سبحانه وتعالى أمر الإمام بأن يأخذها من أغنياهم وترد على فقراءهم، وليست تستثمر أموالهم. وناحية إقتصادية نحن أولى بها، أعني بذلك ظاهرة تقديم مال مخصص للعاطلين عن العمل أو أصحاب الأجور المتدنية في الدول الرأسمالية العمل بغرض تشجيع الإنتاج، لذا حتى نحافظ على إنتاج مستمر يفئ على الأقل بحاجة الطلب المحلي يجب دفع الزكاة في الغالب للأصناف الثلاثة الأولى.

ثانيا: تعريف دالة الإنتاج:

تعبر دالة الإنتاج في مفهومها الاقتصادي عن العلاقة الفنية بين الناتج العيني من سلعة ما والكميات المستخدمة من المدخلات[14]، كذلك تمثل دالة الإنتاج في مفهومها النظري، العلاقة الفنية بين كمية الناتج من ناحية وكمية عناصر الإنتاج من ناحية أخرى[15]. أيضا تعبر دالة الإنتاج عن العلاقة المادية بين كمية الموارد الداخلة في عملية الإنتاج وبين ما ينتج من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة وذلك بغض النظر

عن أسعار السلع المنتجة.[16] وتعرف المدرسة الطبيعية الإنتاج بأنه :(كل عمل يخلق ناتجا صافيا). أما المدرسة الكلاسيكية تعرف الإنتاج بأنه:(خلق منافع وزيادتها). فنجد كلا من المدرستين تعتبر العمل هو العنصر الرئيسي في عملية الإنتاج[17].

ثالثا: فروضُ النظريةِ:

يبدأُ الباحثُ باستخدامِ فروضِ النظريةِ الاقتصاديةِ لمعرفة مدى ملائمتِها مع متغيّراتِ الدراسةِ محلِّ البحثِ؛ فمثلا نجد إن التحليل الرياضي للمدرسة النيوكلاسيكية (الحدية) تؤكد أن الجزء الثابت (قاطع الدالة (β_0) لأي لنموذج إنتاج فهو دائما موجب، فإذا كان الجزء الثابت موجبا فهذا يؤكد قبول النموذج اقتصاديا، أما إذا كان الجزء الثابت سالبا فهذا يؤدي رفض النموذج اقتصاديا. وأيضا المرونات الاقتصادية (β_1 ،β_2) لابد أن تكون هي الأخرى موجبة، أو أكبر من الصفر وعلى أو تساوي الواحد الصحيح، أما إذا كانت إشارة المرونات سالبة معنى ذلك أن هذه المتغيرات الخارجية لا تؤثر على، أذاً ومِن المفترَضِ أن يكونَ هنالكَ علاقةً طرديَّةً بينَ الكمّيّاتِ المنتجةِ من الملبوسات الجاهزة كدالة أنتاج وعناصر الإنتاج المستخدمة فيها كالعمل ورأسِ المالِ المستخدَمِين بمجمَعِ الملبوساتِ الجاهزة.

رابعا: خصائص دالة الإنتاج: –

أ) خاصية الاستمرارية: وهذا يعنى أن دالة الإنتاج لمصنع الملبوسات الجاهزة مستمرة في عنصري العمل ورأس المال (L) و (K)؛ وأنها تنعدم بانعدام أحد عناصر الإنتاج العمل أو رأس المال أي: –

$$Y = 0 = F(0, K) = F(L, 0)$$

إذن حتى يتحقق الإنتاج لابد من توفر الشرط: L , K > 0؛ وتكون دالة الإنتاج متزايدة إذا كانت ($\beta_1 + \beta_2 > 1$) أي الإنتاج يتزايد بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية. وتكون دالة الإنتاج متناقصة إذا كانت ($\beta_1 + \beta_2 < 1$) أي أن الناتج ينمو نسبة أقل من نسبة الزيادة العمل ورأس المال؛ وتكون دالة الإنتاج ثابتة (الغلة الثابتة) ($\beta_1 + \beta_2 = 1$) وفي هذه الحالة إن الإنتاج أو الغلة تتزايد بنسبة ثابتة نفس نسبة الزيادة في عناصر المستخدمة في العملية الإنتاجية.[18]

ب) الإنتاجية الحدية لكلا العمل ورأس المال موجبتين: يقصد بالإنتاجية الحدية لعنصر الإنتاج (العمل أو رأس المال) مقدار التغير في الناتج الكلي الذي يترتب على إضافة وحدة جديدة من هذا العنصر مع افتراض بقية العناصر الأخرى ثابتة.

الجدول(2) يُوضّحُ بياناتٍ لدالةِ الإنتاجِ الخاصَّةِ بمصنَعِ الملبوساتِ بعطبرة خلالِ الأعوام 2003-2013م.

السنة	حجم الإنتاج	حجم رأس المال	عدد العمال
2003	5000	50000	105
2004	7500	50000	105
2005	16000	35000	104
2006	20000	40000	45
2007	15000	70000	45
2008	30000	100000	200
2009	22000	90000	99
2010	20000	75000	65
2011	17000	150000	60
2012	17000	300000	67
2013	15000	500000	58

*2014	16000	400000	62.5
*2015	16500	450000	60.25

المصدر: إعداد الباحث لبيانات مجمع الملبوسات بولاية نهر النيل – عطبرة. تم تقدير الإنتاج ورأس المال والعمل في المتوسط للعامين (2014–2015م)

يُلاحَظُ من خلالِ البياناتِ أعلاه أن الزيادة في رأس المال لا تصاحبها زيادة في الإنتاج حتى ولو بنسبة أقل من الزيادة في رأس المال ويرجح الباحث هذه الظاهرة إلى عدم وجود حافز الربح بالنسبة لصاحب المنشأة أو المصنع؛ بل هي مؤسسة تشغيلية في المقام الأول بدلا من أنها مؤسسة ربحية؛ بالإضافة إلى أن المنتج متوفر من قبل جهات أخرى وربما يكون بسعر أقل من سعر المصنع محل الدراسة (يلاحظ أن الدراسة ركزت على صناعة الملبوسات فقط لاستمراريته بخلاف بقية الصناعات الأخرى). أمّا بالنسبةِ لكمّيَّةِ العمالةِ المستخدَمةِ فيُلاحَظُ أنه ليس هنالكَ اتّساقاً في البياناتِ؛ وبالتالي ليس هنالكَ تأثيراً واضحاً يُذكَرُ؛ بمعنى: كلَّما زادَ حجمُ العَمالةِ تزدادُ الكمياتُ المنتجةِ، ويُمكِنُ ملاحظةُ ذلك من خلالِ بياناتِ العملِ في الجدولِ أدناه؛ فمثلاً في عام 2008 م يُلاحَظُ أنَّ حجمَ رأسِ المالِ المستخدَمِ بلغَ 100000 مليون، وحجمَ العمالةِ بلغَ 200 عاملاً، وعند مزجِ عناصرِ الإنتاجِ هذه بلغ 30000 منتجاً، أمَّا في عام 2009 م بلغَ حجمُ رأسِ المالِ 90000 مليون بعمالةٍ تُقدَّرُ ب 99 عاملاً، وعند مزجهما للسَّنةِ نفسِها وبلغ حجمُ الإنتاجِ 22000 رغمَ أنَّ العمالةَ أقلُّ من النصفِ للعامِ السابقِ، ويُرجِّحُ الباحثُ هذا إلى أنّ هذا المجمعَ للملبوساتِ لا يَستخدمُ عَمالةً ماهِرةً يَحكُمها آليَّةُ السوقِ(العَرض والطلبِ)؛ بل هذه العمالةُ هِيَ مِن مصارفِ الزكاةِ والمستحقُّ لها مَولَّتْ هذه المهنةَ للاستفادةِ منها وتدريبِها لِتصبحَ دافعةً للزَكاةِ بدلاً مِن الاعتمادِ على هذا المصرفِ السنويّ وبغَرَضِ تعميمِ الفكرةِ على سائرِ محلّيَّاتِ الولايةِ إذا نجحتِ التجربةُ؛ ولكن عندَ إجراءِ التحليلِ القياسيّ يُلاحَظُ ما ذُكِرَ سابقاً عن أثرِ العمالةِ على الإنتاجِ يُمثِّلُ لُغزاً اقتصادياً هو أنّ الإنتاجَ في الدولِ الناميةِ يعتمدُ على كثافةِ حجمِ العمالةِ وهذا ما أوضحتْهُ الدراسةُ لاحِقاً.

خامسا النموذجُ القياسيُّ للدالة: –

$$Q_{d=f(L.K)}$$

حيث أنّ (Q_d) تمثِّلُ الكميّاتِ المنتجةَ من الملبوساتِ وكلٌّ مِن (L, K) يمثّلانِ متغيّرينِ لعنصرَي (العملِ ورأسِ المالِ) على التوالي، أما بالنسبة للصيغة الرياضية لهذه الدالةِ فيُمْكِنُ أنْ تُمثِّلَها المعادلةُ أدناه: –

$$Qd = \beta_0 + \beta_1 L + \beta_2 K + e$$

أما الدالة المقدرة يمكن فتمثلها المعادلة أدناه: –

$$\widehat{Qd} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 L + \hat{\beta}_2 K$$

حيث أنّ ($\hat{\beta}_0$ ،$\hat{\beta}_1$،$\hat{\beta}_2$) معاملاتُ النموذجِ و($\hat{\beta}_0$) تُمثِّلُ قاطعَ الدالةِ؛ وكُلٌّ مِن (β_1،β_2) يُمثِّلانِ معلماتٍ ومُيولاً للمتغيّرَينِ (العملِ، ورأسِ المال) على التوالي و(e) يُمثِّلُ البواقي أو المتغيّراتِ العشوائيةَ التي غيرُ مُضمنَّةٍ بصورةٍ صريحةٍ في الدالةِ مثل مُدخلاتِ الإنتاجِ والرسومِ والضرائبِ وغيرِها.

وعند تقديرِ الدالةِ على أساس فرضيتين هما(العدم، و البديل)باستخدامِ الحزمةِ الإحصائيةِ (Eviews7) كانت نتائجُ الدراسةِ كما موضَّحٌ أدناه: –

فرضية العدم: H_0

فرضية البديل: H_1

$$Q_d=11064.58+58.40L+0.004K$$
$$t_{cal} = \quad 0.40 \quad 1.28 \quad 2.16$$
$$R^2 = 0.14$$
$$\bar{R} = -0.03$$
$$DW = 0.56$$
$$f_{cal} = 0.47$$

فيلاحظُ أنَّ تقديرَ الدالةِ الخطِّيةِ جاءتْ معلماتُ النموذجِ مطابقةً لفروضِ النظريةِ الاقتصاديةِ؛ بحيث كانتا مُوجِبَتَينِ؛ ممَّا يؤُكِّدُ وجودَ العلاقةِ الطرديةِ بين (مُتغيِّرَي العمالةِ، ورأسِ المالِ) والمتغيِّرِ التابعِ للكمِّيَّةِ المنتجةِ؛ ولكن يُلاحَظُ أنّ المعلمةَ (a=11023.70)؛ وهذه القيمةُ كبيرةٌ جِدًّا؛ ممَّا يُؤكِّدُ وجودَ مشكلةٍ في التقديرِ يَعودُ إلى بياناتِ السلسلةِ الزمنيةِ للدراسة غيرُ مُستقرَّةٍ ومُتجانسةٍ، وأيضاً جاءتْ قيمةُ معاملِ التحديدِ ضعيفةً جِدًّا حيث بلغت(R=0.14)، وهذا يعني أنّ المتغيِّراتِ المستقلةَ (العمالةَ، ورأسَ المالِ) تُؤثِّرُ على الكمِّيَّاتِ المنتجةِ التي يمثِّلُها المتغيِّرُ التابعُ بنسبةِ 14% فقط؛ بينما هنالك 86% تعودُ للمتغيِّراتِ العشوائيةِ غيرِ المضمنَّةِ بصورةٍ صريحةٍ في الدالةِ، يُخالِفُ هذا التقديرُ لفروضِ النظريةِ والتخطيطِ؛ حيث أنّ الإنتاجَ مهما كانت نوعيَّتُه يعتمِدُ بشكلٍ أساسٍ على عنصُرَي (العمالةِ، ورأس المال)، وأوضحَت الدراسةُ كذلكَ ضعفَ قيمتَي معاملِ التحديدِ المعدَّلِ(Adjusted squared)، حيث بلغتْ قيمتُه ($\bar{R}$ = -0.03)؛ وكذلك عند استخدام اختبار(t_{cal}) فنجد القيمة المحسوبة لجميع المعاملات أقل من القيمة الجدولية الاحتمالية لها (t_{tab} = 1.80)مما يؤكد رفض فرضية البديل وقبول فرضية العدم ؛ بالتالي المعلمات لا تختلف عن الصفر بل الاختلاف ظاهري فقط. أما قيمة دربن واتسون (Durbin-Watson stat) (DW= 0.56) فهذه القِيَمُة أقل من (2) تؤُكِّدُ وجودَ مشكلةِ ارتباطٍ ذاتيٍّ بين مُتغيِّراتِ البواقي أي أن النموذج يحتوي على ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى (AR_1). ويلاحظ أيضا أن إحصائية (Jarque-Bera=2.16) وهي أقل من قيمة (χ^2=19.68)، وبالتالي نستطيع رفض الفرضية الأساسية القائلة "بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً"، وكذلك كإجراءٍ بديل، إذا كانت(*P-value*) والتي تساوي 0.34 هي أقل من مستوى المعنوية 5% لذا فإننا نستطيع رفض الفرضية الأساسية للتوزيع الطبيعي وبذلك يكون التوزيع طبيعي.[19]أما عند استخدام اختبار(f) فنجد القيمة المحسوبة (0.47) أقل من القيمة الجدولية لها (3.89)؛ إذن من خلال إحصائية فيشر يمكننا رفض النموذج المقدر، وبالتالي سوف نقبل فرض العدم ويدل ذلك على أن النموذج غير مناسب لتمثيل العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وبناءً على ما أوضحت الاختبارات السابقة قامَ الباحثُ باستخدام طريقة للتخلص من وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، وذلك من خلال استخدام تأخير بزمن واحد (One Period Lag) ، وذلك بعد تحويلِ الدالةِ إلى دالةٍ خطِّيَّةٍ لوغاريثميةٍ كما موضح أدناه: -.

أ) الدالةُ الخطيةُ اللوغاريثميةُ يُمكِنُ تمثيلُها بالعلاقةِ التالية: -

$$logQd = f(logl + logk)$$

ب) الصيغةِ الرياضيةِ تُصبِحُ المعادَلةُ كالآتي: -

$$LogQ_d = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 LogL + \hat{\beta}_2 LogK + e$$

ثالثا: تقدير معلمات نموذج الدراسة الاقتصادية والقياسية لدالة الإنتاج: -

$$logQd = 5.1 + -0.27logL + 0.38logK$$

$$t_{cal} = \frac{5.5 - 1.6}{3.3}$$
$$R^2 = 0.77$$
$$\bar{R} = 0.68$$
$$DW = 2.3$$
$$f_{cal} = 8.90$$

أظهرت الدالة أن حجم العوائد الحدية لحجم الإنتاج للصناعات الصغيرة لمجمع الملبوسات الجاهزة في ولاية نهر النيل تتسم بعوائد الحجم المتناقصة لأن مجموع مرونات الإنتاج أقل من الواحد، بمعنى آخر فإن متوسط مقدار الزيادة في النموذج المستخدم في التحليل في مخرجات الدالة يقدر بحوالي (0.11) عندما تزداد المدخلات بمقدار1%، (0.11 = (0.38 - 0.27)= $(\hat{\beta}_1 + \hat{\beta}_2 < 1)$.

ويلاحظ أن مرونة عنصر رأس المال بأنها أفضل من مرونة العمل حيث أنها قدرت بحوالي(0.38) ، بينما مرونة العمل سالبة وتقدر ب (0.27-)، مما يشير إلى تزايد أهمية عنصر رأس المال في خلق القيمة الإضافية للإنتاج الملبوسات الجاهزة عكس عنصر العمل، وهذا يعني أن إنتاجية واحد وحدة من رأس المال المنفق ستكون أعلى من إنتاجية العامل، أو بمعنى آخر كلما زاد رأس المال بنسبة 1% تزيد إنتاجية الملبوسات الجاهزة بنسبة (0.38) في المئة وذلك بثبات عنصر العمل.

يَعزُو الباحثُ عدم معنوية معلمة العمل إلى أن الهدفِ الأساسِ من ذلك هوَ توظيفُ الفقراءِ بهذا المجمعِ وليس العمالة الماهرة؛ للاستفادةِ من التمويلِ المقدَّمِ من ديوانِ الزكاةِ لتوظيفِ أكبرِ حجمٍ من هذهِ الشريحةِ؛ لتصبحَ منتِجَةً ودافعةً للزكاةِ بدلاً من يُصرَفَ عليها سنوياً، بالتالي تكونُ الزكاةُ قد قامتْ بالمهمَّةِ الأساسيةِ ألا وهِيَ محاربةُ الفقرِ ومعالجةُ البطالةِ.

المحور الرابع

النمذَجةُ القياسيّةُ لتقديرِ دالةِ الصَّرْفِ على الفقراءِ والمساكين

أوَّلاً: أدبيّاتُ النظريةِ:

تفترضُ النظريةُ الاقتصادية الإسلامية أنّ هنالكَ علاقةً عكسية بين الصرف الفعليّ للزكاةِ بالولاية وحجمِ الصرفِ على مصرَفِي الفقراءِ والمساكين؛ بمعنى كلما زاد الصرف على الفقراء والمساكين كلما قلت نسبة الفقر بالولاية ، وكذلك وجود علاقة طردية بين حجم التحصيل الكلي للزكاة وبين حجم الصرفِ على الفقراء ، بمعنى أنه كلَّما زادَ حجمُ التحصيلِ الكُلّيّ للزكاةِ زادَت نسبة الصرفِ على الفقراء والمساكين، الأمر الذي يؤدي إلي تقليل فجوةُ الفقرِ بصفةٍ خاصَّةٍ؛ ومِن ثَمّ حجمُ البطالةِ بصفةٍ عامّةٍ؛ وذلك من خلالِ زيادةِ حجمِ الاستهلاكِ الضروريّ؛ ومِن ثَمّ زيادةِ الإنتاجِ، الأمرُ الذي يؤدّي إلى زيادةِ الطلبِ على العمالةِ؛ لأنّ دفعَ الزكاةِ لِمُستحقّيها تُعتبَرُ دخلاً يُمكِنُ التصرُّفُ فيه على الحاجاتِ الضروريةِ من السلعِ والخدماتِ[20]. وهذا ما يميز الاقتصاد الإسلامي عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى في تقدم دعم لأهم شريحة في المجتمع انطلاقا من عقيدة إيمانية.

جدول رقم (4) يُوضّحُ (حجمَ التحصيلِ الفعليّ للزّكاةِ، وحجمِ الإنفاقِ الفعليّ للزّكاةِ على الفقراءِ) بولاية نهر النيل خلال الأعوام (2003م . 2013م)

السنة	المتحصل الفعلي للزكاة	الصرف الفعلي للزكاة	عدد المستفيدين من الزكاة
2003	35101470.39	1355113.23	26140
2004	55379716.67	3751291.24	75206
2005	65037039.19	5112610.00	78925
2006	72796575.81	5012153.08	204350
2007	8199527950	222209375	104760
2008	7437743320	77377982	78464
2009	8189890990	55305788	47176
2010	8935053830	6905884	59971
2011	10177634020	47908078	84706
2012	16916016760	12542558	113837
2013	31081627110	214849688	133798
2014	38346750000	417391950	173760
2015	39459000000	488635230	173805

المصدر: ديوان الزكاة ولاية نهر النيل، مقابله الأستاذة: مريم مدير الإحصاء والمعلومات

من الجدول أعلاه تم تحويل قيمة التحصيل الفعلي والصرف الفعلي من الدينار السوداني إلى الجنية السوداني خلال السنوات من (2003-2006)، ويلاحظ من الجدول أيضا أن هنالك عدد كبير من الفقراء بالولاية، أن نسبة التحصيل الفعلي للزكاة ليست بالقليل، ولكن الصرف على المستفيدين بسيط جدا مقارنة مع المصارف الأخرى. ويمكن القول نسبة لظروف الحروب الأهلية والإقليمية (دولة جنوب السودان كدولة مستقلة)، والحظر الاقتصادي المفروض على السودان وضعف الإمكانيات المالية لاستغلال الموارد المحلية استغلال أمثل، ساهمت في قلة الصرف على الفقراء والمساكين وتحسين أوضاعهم ومن ثم وخفض نسبة الفقر بالولاية بصفة خاصة والسودان بصفة عامة.

ثانيا تقدير الدالة الانحدار:

قام الباحثُ أيضا باستخدام طريقة للتخلص من وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، وذلك من خلال استخدام تأخير بزمن واحد(One Period Lag) ، واعتبرت الدراسة أن فئة المستفيدين (الفقراء والمساكين*) دالة في المتغيرات المستقلة وهي الصرف عليهما من وعاء الزكاة، حجم السكان والتحصيل الكلي كما موضح أدناه:

$$por = f(exd, toexp)$$

* تجدر الإشارة إلى أن عدم التطبيق الشرعي للزكاة يسبب مشكلة اقتصادية لجميع القطاعات في الدولة ويلاحظ ذلك من خلال هذه الدراسة يتعامل مع طبقتي الفقراء والمساكين باعتبارهم فئة وصنف واحدة وهذا هو جوهر المشكلة بحيث يقل حق الفئتين شرعا. ويترتب على ذلك عدم التوزيع الأمثل للدخل بين الطبقات المستحقة كدخل يساهم في نماء دافعين الزكاة من خلال زيادة القوة الشرائية

حيث أن: (pro) تمثل المتغير التابع (حجم الفقراء والمساكين بولاية نهر النيل)، (exd) تمثل حجم الأنفاق على الفقراء والمساكين بالولاية، و($toexd$) تمثل حجم التحصيل الكلي.

أما المعادلة الرياضية يكمن صياغها في الآتي: -

$$por = \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 \text{exd} + \hat{\beta}_3 \text{toexd} + e$$
$$\therefore \text{pro} = -2.11\text{exd} + 2.025334\text{toexd}$$
$$t_{cal} = -1.38 \quad 2.20$$
$$R^2 = 0.53$$
$$\bar{R} = 0.41$$
$$DW = 2.1$$

نتائج التقدير:

1/ يلاحظ أن المعلمة ($\hat{\beta}_0$) (قاطع الدالة) جاءت ذات الإشارة السالبة وغير معنوية حيث أن القيمة الجدولية لاختبار (t_{tab}) أكبر من القيمة المحسوبة لاختبار ت (t_{cal})، وهذ يؤكد قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل بحيث أن ($\hat{\beta}_0 = 0$) لا تختلف عن الصفر وإنما الاختلاف هو اختلاف ظاهري ورقمي فقط. لذا تم استبعادها من النموذج، ويرجح الباحث ذلك لفهم مصطلح الفقراء والمساكين بأنهم غير صنف واحد كما ورد في الجدول أعلاه. و لإن السودان من الدول الفقيرة الذي يغلب على سكانه طابع الفقر المعدم الذي لا مال له.

ويمكن القول أن التفسير الهندسي لهذه الدالة أن خط الانحدار يمر بنقطة الأصل، وهذا ما يؤكد أن هذه الفئة ليس لديها أدني مستوى دخل يؤمن لها توفر الحاجات الأساسية، بالتالي الاهتمام بها واجب وفرض شرعي على كل مسلم قادر على دفع زكاة أمواله، وذا المؤشر يقودنا إلي أن الطلب يخلق العرض، اذا الزكاة تنمي الأموال من خلال الطلب المتزايد لدي المشترين.

2/ ويلاحظ كذلك أن ميل الدالة ($\hat{\beta}_1$) (أي المرونة الإنفاقية) ذات إشارة سالبة وهذه مطابق لفروض النظرية، بحيث أنه كلما زاد حجم الصرف على الفقراء والمساكين قلت نسبة الفقر بالتالي العلاقة عكسية. أما المعلمة ($\hat{\beta}_2$) فهي كذلك جاءت مطابقة لفروض النظرية بحيث أنه زاد حجم التحصيل الكلي زادت القوة الشرائية لأصناف الزكاة الأمر الذي يؤدي لتداول المنافع بين الأفراد مما ينعكس ذلك على زيادة دفع الزكاة، بالتالي نجد أن العلاقة طردية بين المتغير التابع والمستقل.

3/ أما من حيث معنوية المعلمة ($\hat{\beta}_1$) يلاحظ أنها غير معنوية، وذلك من خلال مقارنة القيمة المحسوبة لاختبار (t_c) مع القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة الجدولية كانت (1.80) وهي أكبر من القيمة المحسوبة (1.38) مما يؤكد رفض الفرض البديل وقبول فرض العدمي. فيما يخص معنوية المعلمة ($\hat{\beta}_2$) فهي اجتازت فرض العدم، وبالتالي فهي معنوية حسب اختبار t_c كما أوضحنا سابقا. إذا معنوية هذه المعلمة ذات أهمية بالنسبة للمتغيرات الدراسة حيث أن الأنفاق الإجباري عليها مهم باعتبارها الشريحة التي تحرك الاقتصاد لدى الدول النامية [21].

5/ بالنسبة لمعامل التحديد المعدل فنجده يوضح أثر مساهمة المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بحوالي 52%، بينما هنالك 48% تعود إلي المتغيرات غير المضمنة بصورة صريحة في الدالة.

أما بالنسبة لخلو السلسلة من جذر الوحدة يمكن معرفة ذلك من خلال قيمة دريب واتسون(DW=2.01)، وهذا الاختبار يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية ويؤكد أيضا استقرار السلسلة وعدم سكونها الأمر الذي يؤدي التي رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

(1) هنالك علاقة قوية وطردية بين حجم التمويل المقدم من ديوان لزكاة وحجم الإنتاج بمجمع الملبوسات بعطبرة.

(2) الأموال التي تم إستثمارها في مصنع عطبرة للملبوسات، ساهمت في تقليل حدة الفقر بالولاية، وذلك من خلال التوظيف للمستحقين بمجمع الملبوسات.

(3) يلاحظ أن المنتجات السلعية لمصنع عطبرة للملبوسات الجاهزة ساهمت في تغطية فجوة الطلب المحلي من هذه السلع.

(4) إن دفع مصارف الزكاة لمستحقيها تدعم أركان المجتمع الإسلامي القوي وتوفر الكفاية لكل أفراد المجتمع، وذلك من خلال تحفيز النتاج والناتج من زيادة الاستهلاك.

(5) تعتبر الزكاة من الإيرادات المالية السيادية التي تفرد بها الاقتصاد الإسلامي.

(6) أن التطبيق الفعلي للزكاة بطريقة صحيحة يؤدي إلى الاستقرار والنمو الذي يؤدي إلى التنمية في الدولة.

ثانيا: التوصيات:-

(1) توصي الدراسة بإعداد دراسات تربط ما بين الدراسات النظرية والتطبيقات العملية في مجال الزكاة من اجل تطوير تجارب الزكاة التطبيقية المعاصرة.

(2) يجب الاهتمام بتمويل المشروعات الإنتاجية التي تخدم مصلحة الطبقات المعدمة أولا.

(3) يجب الاهتمام بتمويل المشروعات الناجحة لاستيعاب أكبر عدد من الفقراء والمساكين فيها.

(4) يجب تقديم الحق الشرعي لمصرف الفقراء لان ذلك يساهم في زيادة الطلب على السلع الضرورية.

(5) يجب الاهتمام بألويات الصرف لمستحقي الزكاة، وذلك بغرض زيادة المنتج من السلع والخدمات الضرورية لإشباع حاجيات الفقير من السلع الضرورية.

(6) يجب توظيف كوادر مؤهلة تساهم في جمع وصرف استحقاق المصارف الثمانية على الوجه الشرعية والأخذ على من لا يطبق.

المراجع:

1- مجاهد مصطفي مكي، واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة بالولاية، وزارة المالية دائرة الاستثمار، العام 2013م، ص 2.

[2] – ورقة عمل دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية، القدرة على الحصول علي التمويل، (ص 10، 2009م).

[3] – نبيل أبو ذياب، "تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها" بحث مقدم للملتقى السنوي السادس " للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان 27-2003/09/29.

[4]- بكر ريحان، "دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق"، الملتقى السنوي السادس، الأكاديمية العربية عمان 27-2003/09/29.

[5]- أحمد؛ عبد الرحمن يسرى، "قضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2000، ص 207.

[6] – جبريل، بركة هارون: ورقة بعنوان: مفهوم وأهمية الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، وزارة المالية والاقتصاد بالولاية، مايو2013م، ص4.

[7] – مكي؛ مجاهد مصطفي: ورقة بعنوان: واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة بالولاية، وزارة المالية والاقتصاد بالولاية، مايو2013م، ص(7.6).

[8] – عزالدين مالك الطيب محمد، اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة، المعهد العالي لعلوم الزكاة – ديوان الزكاة – الخرطوم –السودان، ب ت، ص (179).

[9] – مقابلة الأخ/ مجدي القوصي، مدير مصنع الصناعات الصغيرة بمدينة عطبرة . ديوان الزكاة بالولاية، تاريخ 2014/3م.

[10] – علوان؛ عبد الله صالح، أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر،2007م ص 79.

[11] – آدم شيخ عبد الله، توظيف أموال الزكاة، بحث منشور في مجمع الفقه الإسلامي، عدد ٣ ج ١ – ص ٣٥٤

[12] – الخرشي؛ عبد السلام، فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة، مؤسسة الرسالة للطباعة للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2002م، ص ص 19-23.

[13] – شبير؛محمد عثمان، استثمار أموال الزكاة، بحث مقدم للندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في الكويت بتاريخ 8-9الآخرة 1413هـ الموافق2-1992/12/3.

[14] – عطية؛ عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص 779.

[15] – عطية؛ عبد القادر محمد عبد القادر، التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 م، ص 439.

[16] – حسين وسعيد؛ مجيد علي، عفاف عبد الجبار، الاقتصاد الرياضي، ط 1، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2000 م، ص439.

[17] – حسين؛ عمر، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994 م، ص182.

[18] – الأفندي؛ محمد أحمد، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الأمين للطباعة والنشر، صنعاء – اليمن، 2012م، ص 228.

[19] – السواعي؛ محمد خالد، أفيوز والاقتصاد القياسي، دائرة المكتبة الوطنية، عمان – الأردن، 2011م، ص117.

[20] – حردان؛ طاهر حيدر ، الاقتصاد الإسلامي "الربا- والمال- والزكاة"، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، 1998م، ص 179.

[21] –درويش؛ أحمد فؤاد ومحمود صديق زين، أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي م2/العدد الأول،1984م، ص59.